أصول السنة

تأليف

الإمام أبي بكر عبد الله بن الزبير الحميدي
(ت ٢١٩هـ)

دراسة وتحقيق

مشعل محمد الحداري

دار ابن الأثير
الكويت

الطبعة الأولى

١٤١٨هـ - ١٩٩٧م

دار ابن الأثير

الكويت - الجهراء - القصر - قطعة ١

هاتف وفاكس ٤٥٧١٢١٢ - ص.ب: ٩٠٧

أُصُولُ السُّنَّةِ

بسم الله الرحمن الرحيم



إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذُ باللَّه من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده اللَّهُ فلا مضلّ له، ومن يُضْلِل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلّا اللَّه وحده لا شريك له، وأشهدُ أنّ محمّداً عبدُهُ ورسولُهُ.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ (١٠٢)﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا (١)﴾ [النساء: ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا (٧٠) يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا (٧١)﴾ [الأحزاب: ٧٠ ـ ٧١].

أما بعد،

فإنَّ أصدق الحديثِ كتابُ اللَّهِ، وخيرَ الهَدْيِ هَدْيُ محمد ﷺ، وشرَّ الأمور محدثاتُها، وكلَّ محدثة بدعة، وكلَّ بدعة ضلالة، وكلَّ ضلالة في النار.

وبعد،

فهذه رسالة مختصرة ضَمَّت عقيدة الإمام أبي بكر عبد الله بن الزبير الحميديّ - رحمه اللّه تعالى - (ت ٢١٩ هـ)، أوضح فيها عقيدة السلف «أهل السنة» في أمور أثيرت في ذلك الوقت - ولا زالت - بما يزيل الغَبَش عن بعض الأعين التي أَضَرَّ بها الهَوَى والجدل في يَقِينِيَّاتِ الاعتقادِ.

*** أهمية الرسالة:**

ترجع أهمية الرسالة إلى عدة أمور، منها:

١ - مَوْضُوعها: فهي مؤلفة في العقيدة السلفية.

٢ - مُؤَلِّفها: فهي من تأليف إمام جليل من أئمة السنة.

قال يعقوب الفسوي: «حدثنا الحُمَيْديُّ، وما لقيتُ أنصح للإسلام وأهله منه»[١].

٣ - اعتماد كثير من الأئمة المصنفين في أبواب الاعتقاد عليها بالاستشهاد بأقوال الإمام الحميدي - يرحمه الله تعالى -، ونقولاته[٢].

٤ - ومع صغر حجم هذه الرسالة إلا أنها أبانت عن عقيدة الإمام الحميديِّ وما كان عليه من نصر السنة ودعوة إليها وذلك ببيان المعتقد الصحيح في المسائل المُثَارة بين فترة وأخرى وإن خالفت هوى البعض، نسأل الله الجليل الهداية للجميع.

---

(١) انظر مبحث: «ثناء العلماء عليه» ص ٩ - ١٠.

(٢) انظر اقتباسات الأئمة من الرسالة ص ٢٤ - ٢٥.

لذلك رغبتُ في إعادة نشر هذه الرسالة[1] وتحقيقها والتعليق عليها بما ييسره الله ـ عَزَّ وجل ـ، وحتى تكون عدةً لشباب الأمة ولَبِنَة من لبنات «التصفية والتربية»[2].

*** عملي في تحقيق الرسالة:**

١ ـ نسخت الرسالة من النسخة الخطية المرموز لها بـ «ص»[3] أي الأصلية.

٢ ـ قابلت المنسوخ بالمخطوط.

٣ ـ قابلت المنسوخ ببقية النسخ، وأثبت الفروق في الحاشية.

٤ ـ قسمت الرسالة إلى فِقَرات، وجعلت لكل فقرة رقماً.

٥ ـ وضعت لكل فقرة عنواناً مناسباً زيادة في التوضيح وجعلته بين معكوفين.

٦ ـ عزوت الآيات القرآنية إلى مواضعها من القرآن الكريم ببيان اسم السورة ورقم الآية.

٧ ـ خرّجت الحديث ـ الوارد في الرسالة ـ والآثار، مع ذكر ما يفيد القَبُوْل أو الرد من كلام أئمة الحديث.

٨ ـ علقت على بعض المواضع من الرسالة بما أراه مناسباً

---

(١) لأنها سبق أن نشرت في آخر «المسند» للمصنف كما سيأتي ص ٢٢، عند بيان نسخ الرسالة.

(٢) حتى إذا قيل من أئمتكم؟ ومن سبقكم إلى هذا القول من السلف؟ قيل: فلان في كتابه كذا، وفلان في كتابه كذا... إلخ.

(٣) سيأتي وصفها في مبحث «نسخ الرسالة» ص ١٩.

من استدلال أو شرح ونحو ذلك.

٩ ـ ترجمت للمؤلف ترجمة موجزة ببيان اسمه ونسبه وسنة وفاته، وثناء العلماء عليه، ومصنفاته، ودفع بعض التهم عنه.

١٠ ـ تكلمت على النسخ التي اعتمدت عليها في التحقيق واصفاً لها.

١١ ـ وأخيراً وضعت الفهارس الآتية:

أولاً: فهرس الآيات القرآنية.

ثانياً: فهرس الأحاديث النبوية والآثار.

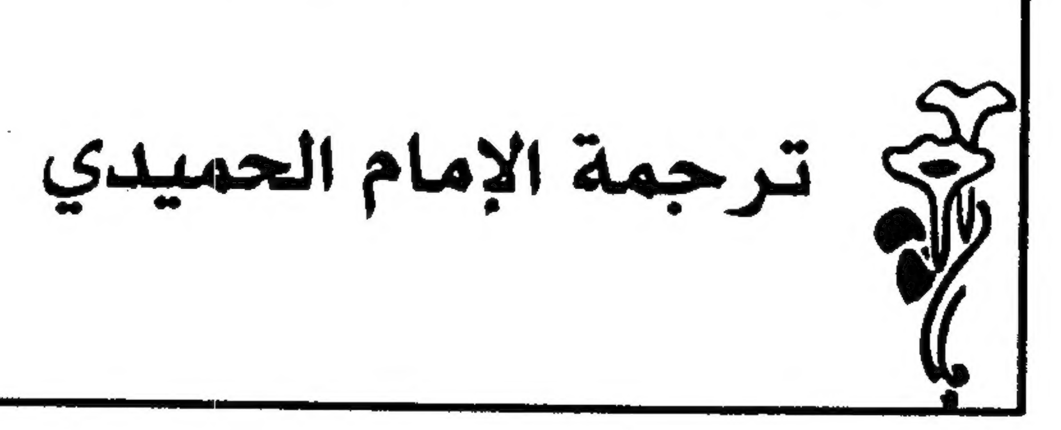
ثالثاً: فهرس الأعلام.

رابعاً: فهرس المصادر والمراجع.

خامساً: فهرس المواضيع.

وفي الختام أسأل الله ـ عز وجل ـ أن أكون قد وفقت في خدمة هذه الرسالة، والحمد لله رب العالمين.

وكتب
مشعل محمد الحداري المطيري
ليلة ٢١ من رمضان ١٤١٦ هـ
الكويت ـ الجهراء (٠١٠١٥)
ص. ب (١٣٠٦)



ترجمة الإمام الحميدي

*** اسمه ونسبه:**

هو عبد الله بن الزبير بن عيسى بن عبيد الله بن أسامة، أبو بكر القُرشي الأَسَديّ الحُميديّ المكيّ (٢١٩ هـ)، شيخُ الحرمِ، وصاحبُ «المُسْنَد».

*** شيوخه:**

حدَّث عن: فُضَيْلِ بن عياض، وسفيانِ بن عُيَيْنَة ـ فأكثر عنه وَجَوَّد ـ، ووكيعٍ، والشافعيّ، وغيرِهم.

*** تلاميذه:**

حدَّث عنه: البخاريُّ في أول حديث في صحيحه، والذُّهْليُّ، وأبو زُرْعَة وأبو حاتم الرَّازِيَّان، وأبو بكر محمد بن إدريس المَكِّيّ ـ وَرَّاقُه ـ، وخلقٌ سِوَاهم.

*** ثناءُ العلماءِ عليه:**

قال أحمد بن حنبل: «الحميديُّ عندنا إمامٌ».

وقال أبو حاتم: «أثبتُ الناسِ في ابن عُيَيْنة الحُميديُّ، وهو رَئيسُ أصحابِ ابن عُيَيْنة، وهو ثقةٌ إمامٌ».

وقال يعقوب الفَسَوِيُّ: «حدثنا الحُمَيديُّ، وما لَقيتُ أنصح للإسلام وأهله منه».

وقال محمد بن إسحاق المَرْوَزِيّ: سمعت إسحاق بن راهويه يقول: «الأئمةُ في زمانِنَا: الشافعيُّ، والحُميديُّ، وأبو عُبيد»[١].

وقال الحاكم: «كان البخاريّ إذا وجد الحديث عند الحميديِّ لا يَعْدُوْهُ إلى غيرِهِ»[٢].

ووصفه أبو محمد حرب الكرماني[٣]، واللالكائي[٤]، وابن تيمية[٥] وغيرهم بالإمامة في السنة.

*** مؤلفاته:**

لم توفر لنا مصادر ترجمة الإمام الحميدي ذكر أسماء مؤلفاته كما ينبغي، لكن وجدت منها:

١ ـ المسند[٦].

٢ ـ الرد على النعمان[٧].

٣ ـ التفسير[٨].

---

(١) انظر: السير: (١٠/ ٦١٦ ـ ٦٢١)، وفي حاشية السير ص ٦١٦ رقم «١» ذكر مصادر ترجمته.

(٢) التقريب: ص٥٠٦.

(٣) اقتضاء الصراط المستقيم: (١/ ٣٧١).

(٤) شرح أصول الاعتقاد: (١/ ٣٦).

(٥) منهاج السنة: (٧/ ٢٤٤).

(٦) التقييد: ص٣٠٧، وغيره.

(٧)(٨) الجرح والتعديل: (٨/ ٤٠)، مقدمة محقق «المسند»: (١/ ٨).

٤ ـ الدلائل[١].

*** دفع بعض التهم عنه:**

جاء في مقدمة محقق «المسند»[٢] للمصنف من كلام الشيخ حبيب الرحمٰن الأعظميّ ما نصه:

«هذا ولم أجد ما ينقم عليه[٣] إلا ما يحكى[٤] من شدته على فقهاء العراق وإطلاق لسانه فيهم»[٥] ثم قال:

«والذي لا يمكن أن يكتم أن ما انتهى إلينا من شمائله وسيرته بطريق الرواة ينم عن كونه لا يملك نفسه إذا غضب، وإن جبهه أحد بما لا يرضاه أقذع في الكلام وأفحش في الرد عليه» ثم استشهد على ذلك بقوله:

«فقد ذكر السبكي أنه تنازع ابن عبد الحكم[٦]

---

(١) هدية العارفين (١/ ٤٣٩).

(٢) ١/ ٧ ـ ٨.

(٣) أي على المصنف «الإمام الحميدي».

(٤) كذا بصيغة التمريض!

(٥) يشير ـ والله أعلم ـ إلى كلام الحميدي في أبي حنيفة. (انظر: السنة لعبد الله ١/ ١٩٤ ـ ١٩٥)، والحميدي شاركه في انتقاداته على أبي حنيفة في الاعتقاد جماعة من الأئمة (انظر: المصدر السابق ١/ ١٨٠ ـ ٢٢٩).

(٦) هو الإمام أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الحكم المصري الفقيه الشافعي ثم المالكي، وكان والده مالكياً، (١٨٢ ـ ٢٦٨ هـ)، سمع من: ابن وهب، والشافعي، وإسحاق بن الفرات، وغيرهم. حدَّث عنه: النسائي، وابن خزيمة، والطحاوي، وغيرهم. قال عنه ابن خزيمة: «ما رأيتُ في فقهاء الإسلام أعرفَ بأقاويل الصحابة والتابعين من محمد بن عبد الله بن عبد الحكم»، وقال عنه الذهبي: =

والبويطي[١] في مجلس الشافعي[٢]، فقال البويطي: أنا أحق به منك، وقال الآخر كذلك، فجاء الحميدي وكان تلك الأيام بمصر فقال: قال الشافعي: ليس أحد أحق بمجلسي من يوسف (البويطي) وليس أحد من أصحابي أعلم منه، فقال ابن عبد الحكم: كذبت، فقال له الحميدي: كذبت أنت وأبوك وأمك»[٣] ثم علّق عليه بقوله:

«ففي هذا ما يدلك على أنه كان قاسي اللسان عفا الله عنه وغفر له.

ويزيد هذا بياناً ويشده ما رواه الإمام أحمد[٤] من أن

= «وكان عالم الديار المصرية في عصره مع المزني» ووصفه بشيخ الإسلام (انظر: السير ١٢/٤٩٧ ـ ٥٠١).

(١) هو الإمام أبو يعقوب يوسف بن يحيى المصري البُوَيطي (ت ٢٣١ هـ)، صاحب الإمام الشافعي، لازمه مدةً، وتخرّج به. حدث عن: ابن وهب، والشافعي، وغيرهما.
روى عنه: الربيع المرادي، والترمذي، والدارمي، وغيرهم. قال عنه الذهبي: «الإمام العلاّمة، سيد الفقهاء»، «وكان إماماً في العلم، قدوة في العمل، زاهداً ربانياً، متهجداً، دائم الذكر والعكوف على الفقه» مات في الحبس أيام فتنة القول بخلق القرآن. (انظر: السير ١٢/٥٨ ـ ٦١).

(٢) أي أيهم يحل محل الشافعي في التدريس.

(٣) وعزاه إلى السبكي في الطبقات ج ١ ص ٢٢٣ و ٢٧٥، وهو في ج ٢ ص ٦٨ ـ ٦٩ في ترجمة البُوَيطي، في نسختي. والقصة ذكرها الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٤/٣٠١)، ونقلها عنه ابن خلّكان في «وفيات الأعيان»: (٧/٦٣)، وغيرهم.

(٤) وهو في «تهذيب الكمال للمزي»: (٤/١٢٤) عن أبي طالب عن الإمام أحمد، وعنه ابن حجر في «تهذيب التهذيب»: (١/٤٥٠)، وفيهما =

= زيادة مهمة ستأتي ص ١٦، وفي «العلل ومعرفة الرجال» للإمام أحمد (١/ ٢٥٥) ترجمة ١٤٥٨ من قول الإمام أحمد: «تكلم بِشْرُ بنُ السَّرِيّ بمكة بشيء فوثب عليه ابن الحارث ـ يعني حمزة بن الحارث ـ والحميدي، فلقد ذلّ بمكة حتى جاء فجلس إلينا مما أصابه من الذلّ». وفي «الضعفاء» للعقيلي (١/ ١٤٣) ـ تعقيباً على القصة ـ «قال عبد الله [يعني ابن الإمام أحمد] يعني تكلم في القرآن».

(١) هو أبو عَمْرو بشر بن السَّرِيّ الأَفْوَه البَصْريّ (ت ١٩٥ أو ١٩٦ هـ)، سمع: مسعر بن كدام، وحماد بن سلمة، وسفيان الثوري، ومالكاً، وطائفة.

حدث عنه: أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، وأبو حفص الفلاَّس، وجماعةٌ سواهم.

قال أحمد بن حنبل: «كان متقناً للحديث عجباً»، ووثقه ابن معين وغيره.

قال الحميدي: «كان جهمياً، لا يَحِلُّ أن يكتب حديثه»، وعلق عليه الذهبي قائلاً: «قلت: بل حديثُه حُجةٌ، وصح أنه رجع عن التجهم».

ولعل سبب رميه بالتجهم ما عرف عنه من الجدال في أحاديث الصفات، حيث قال العقيلي في «الضعفاء» له (١/ ١٤٣): «حدثنا جعفر بن محمد الفريابي، حدثنا أحمد بن محمد المقرىء، حدثنا سليمان بن حرب، قال: سأل بشر بن السَّرِيّ حمّادَ بن زيد، قال: يا أبا إسماعيل! الحديث الذي جاء أن الله تبارك وتعالى ينزل إلى سماء الدنيا يتجول (كذا ولعلها يتحول) من مكان إلى مكان؟ فسكت حماد، ثم قال: هو في مكانه يقرب من خلقه كيف شاء».

وكان الثوريُّ يستثقله؛ لأنه سأله عن أطفال المشركين، فقال له: «ما أنت وذا يا صبي؟».

وعلق الذهبي على ذلك بقوله: «هكذا كان السلف يزجرون عن التعمق، ويُبَدِّعون أهل الجدال». =

ذكر حديث[1]: «نَاضِرَةٌ إلى رَبِّهَا نَاضِرَةٌ» فقال: ما أدري ما هذا. إيش هذا؟ فوثب به أهل مكة والحميدي فاسمعوه فاعتذر فلم يقبل منه[2].

وقال الدارقطني[3]: وجدوا عليه في المذهب[4] فحلف واعتذر إلى الحميدي.

قلت[5]: ومع هذا فلم يقبل الحميدي منه بل كان يقول: إنه جهمي لا يحل أن يكتب عنه.

قال يحيى بن معين: رأيته (يعني بشراً) يستقبل البيت يدعو على قوم يرمونه برأي جهم ويقول: معاذ الله أن أكون جهمياً».

ثم علق الشيخ حبيب على جميع هذا بخلاصة قال فيها:

«فهذا يعطيك أنه كان إذا تسخط على أحد أو نقم منه شيئاً لم يكن ليرضى عنه ولو تنصل أو اعتذر ولكن الأئمة لم يتابعوه بل رضوا عن بشر ووثقوه وأخرجوا له حتى إن البخاري تلميذ الحميدي أخرج له في صحيحه» انتهى كلام الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي.

= (انظر: السير ٩/ ٣٣٢ ـ ٣٣٤ وغيرها مما ذكر في مصادر ترجمته).

(١) كذا، والصواب آية وهي في [سورة القيامة آية ٢٢ و ٢٣] ﴿نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾.

(٢) هكذا كان السلف يشتد نكيرهم على من يجادل في نصوص الصفات ولم يتلقها بالتسليم والقبول.

(٣) «تهذيب التهذيب»: ١/ ٤٥١ عن «سؤالات البرقاني للدارقطني» وليس في المطبوع منه.

(٤) أي مذهب الاعتقاد وانظر حاشية رقم ١ ص ١٣.

(٥) الكلام لا زال للأعظمي.

* **الرد على هذا الاتهام:**

هذا الكلام يحتاج إلى وقفات، نجملها في النقاط الآتية:

١ ـ خلاصة ما ينتقده الأعظميّ على الإمام الحميديّ ـ رحمه الله ـ، أنه:

أ ـ شديدٌ على المخالف، ولا يملك نفسه عند الغضب.

ب ـ ولا يقبل من المعتذر اعتذاره.

٢ ـ المخالف للإمام الحميديّ هنا هو:

أ ـ ابن عبد الحكم، وهو إمام من أهل السنة حسب ما يظهر من ترجمته.

فكلام الحميديّ فيه لا بد وأن يحمل على قاعدة: «كلام الأقران في بعضهم البعض» فلا يقبل[١]، أضف إلى ذلك أن البادىء في ذلك هو ابن عبد الحكم نفسه، ولكن الحميديّ زاد ما لا ينبغي لمَّا غضب، والغضب سبب لرفع اللوم والعتاب عند العقلاء والمنصفين.

هذا إذا ثبت النقل وإلاَّ فقد كفينا المؤنة.

ب ـ بِشْرُ بن السَّرِيّ الأَفْوَه، ويبدو أنه تلبس بِشَيءٍ من مذهب الجهمية، وأقلّه جَدَله في أحاديثِ الصفاتِ[٢]، والأمورِ العقائديةِ المثارة من أهل البدع في تلك الفترة[٣].

لذلك استثقله سفيان الثوري[٤]، ووثب عليه حمزة بن

---

(١) هذه قاعدة عظيمة تستحق أن تفرد ببحث مستقل بِقَلَم مُنصِفٍ حيث كثر الخطأ في تطبيقها هذه الأيام، ولا حول ولا قوة إلاّ بالله تعالى.

(٢) انظر ما تقدم ص ١٣ تعليق ١.

(٣)(٤) انظر ما تقدم ص ١٣.

الحارث[1] والحميدي، وترك الرواية عنه.

ولم ينفرد الإمامُ الحميديُّ بترك الرواية عنه فقد شاركه في ذلك إمام أهل السنة الإمام أحمد بن حنبل، حيث قال:

«فلما قدمتُ مكةَ المرَّة الثانية، كان يجيء إلينا[2]، فلا نكتب عنه، وجعل يتلطف، فلا نكتب عنه»[3].

أضف إلى ذلك أن «هجرَ المبتدع» أو من خاض فيما لا ينبغي له من التعمق والتنطع سنةٌ متبعةٌ عندَ الأئمةِ الماضين.

قال الذهبي: «هكذا كان السلف يزجرون عن التعمق، ويبدعون أهل الجدال»[4][5].

وقد يستمر «الهجر» بعد التوبة لمصلحة كما فعل الإمام أحمد مع من أجاب في المحنة، ومِمَّن هَجَرَ الإمامَ ابن معين.

قال أبو بكر المروذي: «جاء يحيى بن معين فدخل على أحمد بن حنبل ـ وهو مريض ـ فسلم فلم يرد عليه السّلام، وكان أحمد قد حَلَفَ بالعَهْدِ أن لا يكلم أحداً ممن أجاب حتى يَلْقى الله ـ عز وجل ـ، فما زال يحيى يَعْتَذر ويقول: حديثُ عمّار، وقال اللّهُ تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ [النحل: ١٠٦] فقلب أحمد وجهه إلى الجانب الآخر، فقال

---

(١) انظر ما تقدم ص ١٢ ـ ١٣ تعليق رقم ٤.

(٢) أي بشر بن السَرِيّ.

(٣) هو جزء من كلام الإمام أحمد السابق ص ١٢ ـ ١٤، فلا أدري ما سبب ترك الأعظمي له؟! مع وجوده في المصدرين!

(٤) انظر في ذلك كتاب «هجر المبتدع» للشيخ بكر أبو زيد.

(٥) السير ٩/٣٣٤، وانظر ص ١٣ حاشية رقم ١.

يحيى: أف. وقام. وقال: لا يقبل لنا عذراً.

فخرجتُ بعده وهو جالسٌ على البابِ، فقال: أيّ شيء قال أحمد بَعْدِي؟

قلتُ: قال يحتج بحديث عمّار، وحديث عمّار: «مررت وهم يسبونك فنهيتهم فضربوني»، وأنتم قيل لكم نريد أن نضربكم.

فسمعتُ يحيى يقول: مُرْ يا أحمد ـ غفر اللّهُ لك ـ، فما رأيتُ ـ واللّهِ ـ تحت أديم سماء الله أَفْقَه في دينِ اللّهِ مِنك»[1].

فأقل ما يقال أن الإمامَ الحميديّ وافق الإمام أحمد في «الهجر» ـ عند الرجوع ـ [2] إحقاقاً للحق وإبطالاً للباطل، من غير قصد ذات التائب.

٣ ـ وقع المُنْتَقِدُ (وهو الشيخ الأعظميّ) بما اتهم به المُنْتَقَد (وهو الإمام الحميديّ) حيث قال:

أ ـ «وإن جبهه أحد بما لا يرضاه أقذع في الكلام وأفحش

---

(١) مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي: ص ٣٨٩.
وللفائدة: انظر ص ٣٩٠ منه: سبب هجر الإمام أحمد للقوم الذين أجابوا في المحنة مكرهين مع أنهم استعملوا الجائز.

(٢) أما إذا لم يرجع فينظر هل هو داعية أم لا؟ فإن كان داعية فهل روى ما يوافق بدعته أم لا؟ فإن روى ما يوافق بدعته رد حديثه. وإن لم يرو ما يوافق بدعته أو لم يكن داعية، رد حديثه كذلك إن ثبت الحديث من غير طريقه نكالاً لبدعته وإلّا قبل منه حفظاً للسنة. هذا كله في البدعةِ المُفَسِّقَةِ أما المُكَفِّرة فلا تقبل مطلقاً. (للاستزادة انظر: الاقتراح ص ٥٩، هدي الساري ٣٨٥، التدريب ١/ ٣٢٤ ـ ٣٢٩، ضوابط في الجرح والتعديل ص٩٩).

في الرد عليه»[1].

ب ـ وقال: «ففي هذا ما يدلك على أنه كان قاسي اللسان عفا الله عنه وغفر له»[2].

جـ ـ وقال: «فهذا يعطيك أنه إذا تسخط على أحد أو نقم منه شيئاً لم يكن ليرضى عنه ولو تنصل أو اعتذر»[3].

فلا يحسن بالشيخ الأعظمي أن يقع فيما ينتقد والله ـ عز وجل ـ يقول: ﴿وَقُل لِّعِبَادِى يَقُولُوا۟ ٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ [الإسراء: **٥٣**]، وخاصة إذا كانت الأمور المنتقدة من الزّلات الفريدة المغتفرة[4].

وإذا انتهينا إلى هذا فكيف يقبل قول الأعظمي:

«ما انتهى إلينا من شمائله وسيرته بطريق الرواة ينم عن كونه لا يملك نفسه إذا غضب، وإن جبهه أحد بما لا يرضاه أقذع في الكلام وأفحش في الرد عليه»[5].

فجعل الخطأ الفَرْد سجيةً وطبعاً!!

بل جعله مما لا يمكن كتمه عن القرّاء ـ وكأنه يخشى الإثم في ذلك! ـ حيث قال:

«والذي لا يمكن أن يكتم أن ما انتهى إلينا من شمائله وسيرته بطريق الرواة ينم عن كونه لا يملك نفسه إذا غضب، . . .»[6].

---

(١)(٢) مقدمة محقق «المسند»: ١/٧.

(٣) مقدمة محقق «المسند»: ١/٨.

(٤) وهي كلامه في ابن عبد الحكم لا في بشر بن السَرِيّ. والله تعالى أعلم.

(٥)(٦) مقدمة محقق «المسند»: (١/٧).

* الخلاصة:

أن الإمام الحميديّ ـ رحمه اللَّهُ تعالى ـ إمامٌ جليلٌ من أئمةِ أهلِ السنّةِ» نافح من أجل العقيدة السلفية بما أوتي من قوةٍ وتأثير حتى توفاه اللَّهُ تعالى.

فإن بدرت منه هفوةٌ فلا ينبغي أن تستغل في النيل منه أو من مذهبه الحق من خلاله.

* وصفُ النسخِ:

اعتمدتُ في تحقيقِ الرسالةِ على ثلاث نسخ. واحدة منها مطبوعة، وإليك وصف هذه النسخ:

ـ النسخةُ الأولى:

مصوّرةٌ لدى مركز مخطوطات الجامعة الإسلامية بالمدينة النّبوية في آخر مصورة «المسند» للحميديّ، رقمها (١٥٨٨)، عن الأصل المحفوظ في دار الكتب الظاهرية الأهلية بدمشق.

تقع في ثلاث صفحات تقريباً، ومجموع عدد الأوراق مع «المسند»: (١٣٦) ورقة، وخطها نسخ جيد.

جاء في آخرها:

«تم الكتاب، والحمد لله وحده، وصلى الله على محمد وعلى آله وسلم تسليماً كثيراً.

كتبه العبد الفقير إلى رحمة ربه، الغني به: أحمد بن النصير ابن [١] بن سلمان المُقْرِىء ـ غفر الله له ولوالديه يوم العرض عليه، وهو ابن سبعين سنة [٢] الله الخاتمة لي وللمسلمين أجمعين.

---

(١)(٢) كلمة لم أتمكن من قراءتها، وانظرها في مصورة المخطوط ص ٢٩.

وافق الفراغ منه ١٥ ١١ ٦٨٩»[١].

وعلى طرّة الكتاب ما نصه: «سماع لكاتبه ومالكه أبي البركات ابن أبي محمد بن أبي أحمد المقرىء من نفعه الله الكريم بالعلم».

وفيها سماعات كثيرة، انظر بعضها في صور النسخ.

ورمزت لها بـ «ظ» إشارة إلى مكتبة الظاهرية.

ـ سند هذه النسخة[٢]:

جاء في أول النسخة ما يلي:

«أخبرنا المشايخ الأجلاء: الفقيه العالم الفاضل المقرىء أبو محمد عبد البصير بن علي بن يحيى الهمداني الاسكندري ـ قراءة عليه ونحن في سنة ست وسبعين وستمائة بدار الحديث الكاملية ـ، والإمام الفاضل الواعظ أبو العز يوسف بن عبد المحسن ابن يوسف الخمري، والصالح المقرىء أبو محمد عبد الله ـ وشاكره ـ ابن غلام الله بن إسماعيل الشافعي ـ عرف بابن الشمعة ـ، قرأه عليهما[٣] ونحن نسمع بجامع [٤] بالقاهرة.

قالوا: أنا الشيخ أبي عبد الله محمد بن عماد بن محمد بن الحسين الحراني ـ قراءة عليه ونحن نسمع ـ، أنا الشيخ أبو الحسن

---

(١) أي في ١٥/١١/٦٨٩ هـ. وفي مقدمة محقق «المسند»: (١/٨) ١٠ بدل ١٥ وهو خطأ.

(٢) انظر تراجم ملتقى جميع الأسانيد في مقدمة محقق «المسند»: (١/٨ ـ ٢٠).

(٣) كذا.

(٤) كلمة لم أتمكن من قراءتها.

سعد الله بن نصر بن سعيد بن الدجاجي - قراءة عليه وأنا أسمع ببغداد -، أنا الشيخ أبو منصور محمد بن أحمد بن علي الخياط الحنبلي، أنا أبو ظاهر عبد الغفار بن محمد بن جعفر بن زيد المؤدب، أنا أبو علي محمد بن أحمد بن الحسن بن إسحاق الصواف، أنا أبو علي بشر بن موسى بن صالح بن شيخ بن عميرة الأسدي، أبنا أبو بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى الحميدي الأسدي القرشي...»، ثم ذكر «المسند» إلى آخره، ثم قال: «أصول السنة: حدثنا بشر بن موسى، ثنا الحميدي قال: السنة أن يؤمن الرجل...» وذكرها.

- النسخة الثانية:

مصورة لدى مركز مخطوطات الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية في آخر مصورة «المسند» للحميدي، رقمها (١٦٠٧)، عن الأصل المحفوظ في دار الكتب الظاهرية الأهلية بدمشق.

تقع في صفحتين، ومجموع عدد الأوراق مع «المسند»: (١٩٠) ورقة، وخطها نسخ جيد.

جاء في آخرها:

«آخر الكتاب، والحمد لله رب العالمين، وصلواته على سيدنا محمد النبي وعلى آله وأصحابه وأزواجه وذريته أجمعين وسلم كثيراً.

كتبه: العبد الفقير إلى الله تعالى الراجي عفوه وتجاوزه: أحمد بن عبد الخالق بن محمد بن أبي هشام القرشي الشافعي الدمشقي، غفر الله له ولوالديه وللمسلمين أجمعين.

في صفر من سنة ثلاث وستمائة للهجرة النبوية».

وفيها سماعات كثيرة، انظر بعضها في صور النسخ.

ورمزت لها بـ «ص» إشارة لاتخاذها أصلاً لِقِدَمِها.

ـ سند النسخة:

جاء في أول النسخة ما يلي:

«أخبرنا أبو طاهر عبد الغفار بن محمد بن جعفر بن زيد المؤدب ـ قراءة عليه وأنا أسمع وهو يسمع ـ، قال: أبنا أبو علي محمد بن أحمد بن أحمد بن الحسن بن الصواف ـ قراءةً عليه ـ، قال: أنا أبو علي بشر بن موسى بن صالح بن شيخ بن عميرة الأسديّ، قال: ثنا عبد الله بن الزبير أبو بكر الحميديّ القرشي المكي، قال: . . .» ثم ذكر «المسند» إلى آخره، ثم قال: «أصول السنة: حدثنا بشر بن موسى، ثنا الحميدي قال: السنة عندنا أن يؤمن الرجل. . .» وذكرها.

ـ النسخة الثالثة:

مطبوعة بتحقيق الشيخ حبيب الرحمٰن الأعظمي من علماء الهند.

تقع في مجلدين من (٥٤٨) صفحة، والرسالة من ص (٥٤٦) إلى ص (٥٤٨) في آخر المجلد الثاني.

واعتمد المحقق على النسخ الخطية التالية:

١ ـ نسخة مكتبة دار العلوم بديوبند الهند. ولم يرمز لها، ولعلها ما يعبر عنه بالأصل؛ لأنها أول ما عثر عليه من النسخ.

٢ ـ نسخة المكتبة السعيدية بحيدر آباد الهند. قال المحقق: «وكأن نسخة السعيدية هي أصل الديوبندية»[١]. ورمز لها بـ «س».

(١) مقدمة محقق «المسند» للحميدي: ١/٣.

٣ ـ نسخة مكتبة الجامعة العثمانية بحيدر آباد الهند. ورمز لها بـ «ع».

قال المحقق: «وأما نسخة العُثْمَانِيَّة فهي أقدم منهما[١] وأصح، وأظنها يمانية، كتبت قبل سنة **١١٥٩** هـ لأن عليها تملكاً مؤرخاً بهذه السنة وعليها تملك آخر مؤرخ بسنة **١٢٩٥** هـ.

وأما السعِيْدِيَّة فكتبت في سنة **١٣١١** هـ، وكتبت الديوبندية في سنة **١٣٢٤** هـ»[٢].

٤ ـ نسخة دار الكتب الظاهرية بدمشق. ورمز لها بـ «ظ».

واقتصر عمل المحقق على ضبط النص فقط.

* وقد اتخذت نسخة «ص»[٣] أصلاً، ثم قابلتها بنسخة «ظ»[٤]، وانتقيت من «المطبوعة» ما احتاجه ضبط النص.

* إثبات نسبة الرسالة للمؤلف:

١ ـ اتفقت جميع النسخ الخطية على ذكر الرسالة عقب «المسند» مباشرة بلا فصل، ثم تذكر السماعات بعد ذلك، وهو دليل على أن الرسالة للحميديّ كما أن «المسند» له.

٢ ـ بالإضافة إلى سلسلة الإسناد الموصلة للمؤلف.

٣ ـ استشهاد بعض الأئمة بأجزاء من الرسالة ونسبتها له، منهم:

---

(١) أي: أقدم من الديوبندية والسعيدية.

(٢) مقدمة محقق «المسند» للحميدي: (١/٣).

(٣) أي نسخة الظاهرية المكتوبة سنة ٦٠٣ هـ. «الثانية».

(٤) أي نسخة الظاهرية المكتوبة سنة ٦٨٩ هـ. «الأولى».

أ ـ شيخ الإسلام ابن تيمية في «مفصل الاعتقاد»[1] حيث قال:

«وثبت عن الحميدي ـ أبي بكر عبد الله بن الزبير ـ أنه قال: «أصول السنة» ـ فذكر أشياء ـ ثم قال: «وما نطق به القرآن والحديث مثل: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [المائدة: ٦٤]، ومثل: ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧]، وما أشبه هذا من القرآن والحديث لا نزيد فيه، ولا نفسره، ونقف على ما وقف عليه القرآن والسنة، ونقول: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥]، ومن زعم غير هذا فهو جهمي» اهـ.

ب ـ الإمام ابن قيم الجوزية في كتابه: «اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية»[2]، حيث نقل عنه قوله:

«وما نطق به القرآن والحديث مثل قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، ومثل قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧]، وما أشبه هذا من القرآن والحديث، لا نزيد فيه ولا نفسره ونقف على ما وقف عليه القرآن والسنة، ونقول: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥].

ومن زعم غير هذا فهو معطل[3] جهمي»[4].

ثم عقب بقوله:

---

(١) مجموع الفتاوى ج ٤ ص ٦، وهو في الرسالة ـ هنا ـ ص ٤٢ فقرة ٦.

(٢) ص ٨٦.

(٣) في الأصل: «مبطل»، والتصحيح من الرسالة.

(٤) وهو في الرسالة ص ٤٢ فقرة ٦.

«وليس مقصود السلف بأن من أنكر لفظ القرآن يكون جهمياً مبتدعاً، فإنه يكون كافراً زنديقاً، وإنما مقصودهم من أنكر معناه وحقيقته».

جـ - الإمام الذهبيّ في كتابين من كتبه، هما:

١ - «العلو للعلي الغفار»[١]، حيث نقل قوله:

«أصول السنة عندنا (فذكر أشياء ثم قال:) وما نطق به القرآن والحديث مثل: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾، ومثل قوله.. إلخ»[٢].

٢ - «تذكرة الحفاظ»[٣]، حيث قال:

«أخبرنا إسماعيل بن عبد الرحمٰن، أنا ابن قدامة، أنا سعد الله بن نصر، أنا أبو منصور الخياط، أنا عبد الغفار بن محمد، أنا أبو علي ابن الصواف[٤]، أنا بشر بن موسى، نا الحميدي، قال:

أصول السنة (فذكر أشياء منها قال:) وما نطق به القرآن والحديث مثل:... إلخ»[٥].

---

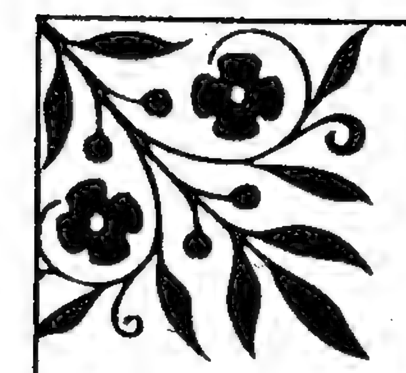
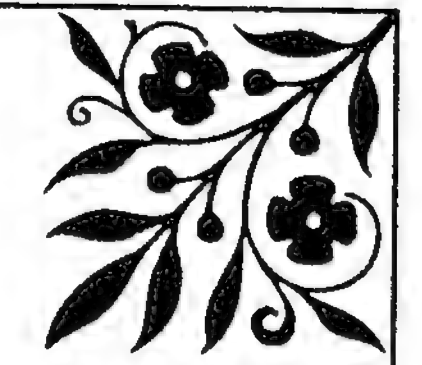
(١) ص ١٨٠ باختصار الشيخ الألباني.

(٢) وهو في الرسالة ص ٤٢ فقرة ٦. كما تقدم.

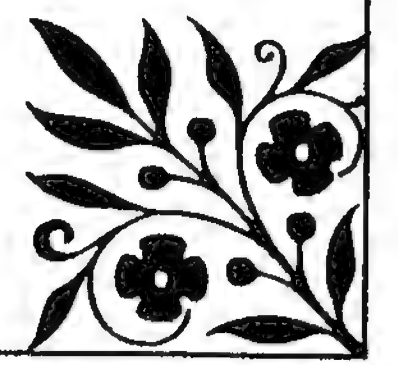
(٣) ٢/٤١٤ ترجمة (٤١٩).

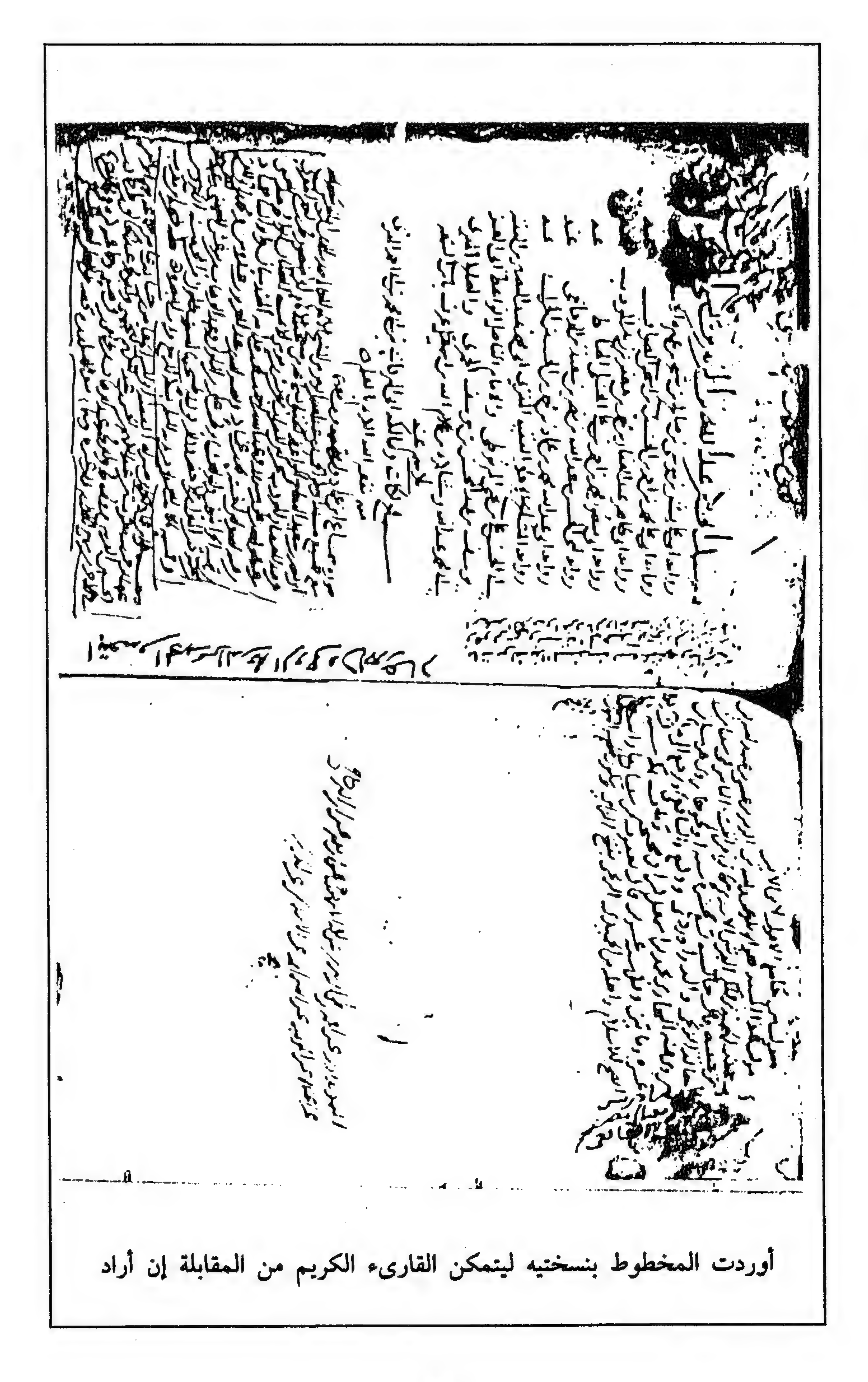
(٤) تحرفت في «مختصر العلو» ص (١٨٠) إلى: الصوان.

(٥) وهو في الرسالة ص ٤٢ فقرة ٦. كما تقدم.

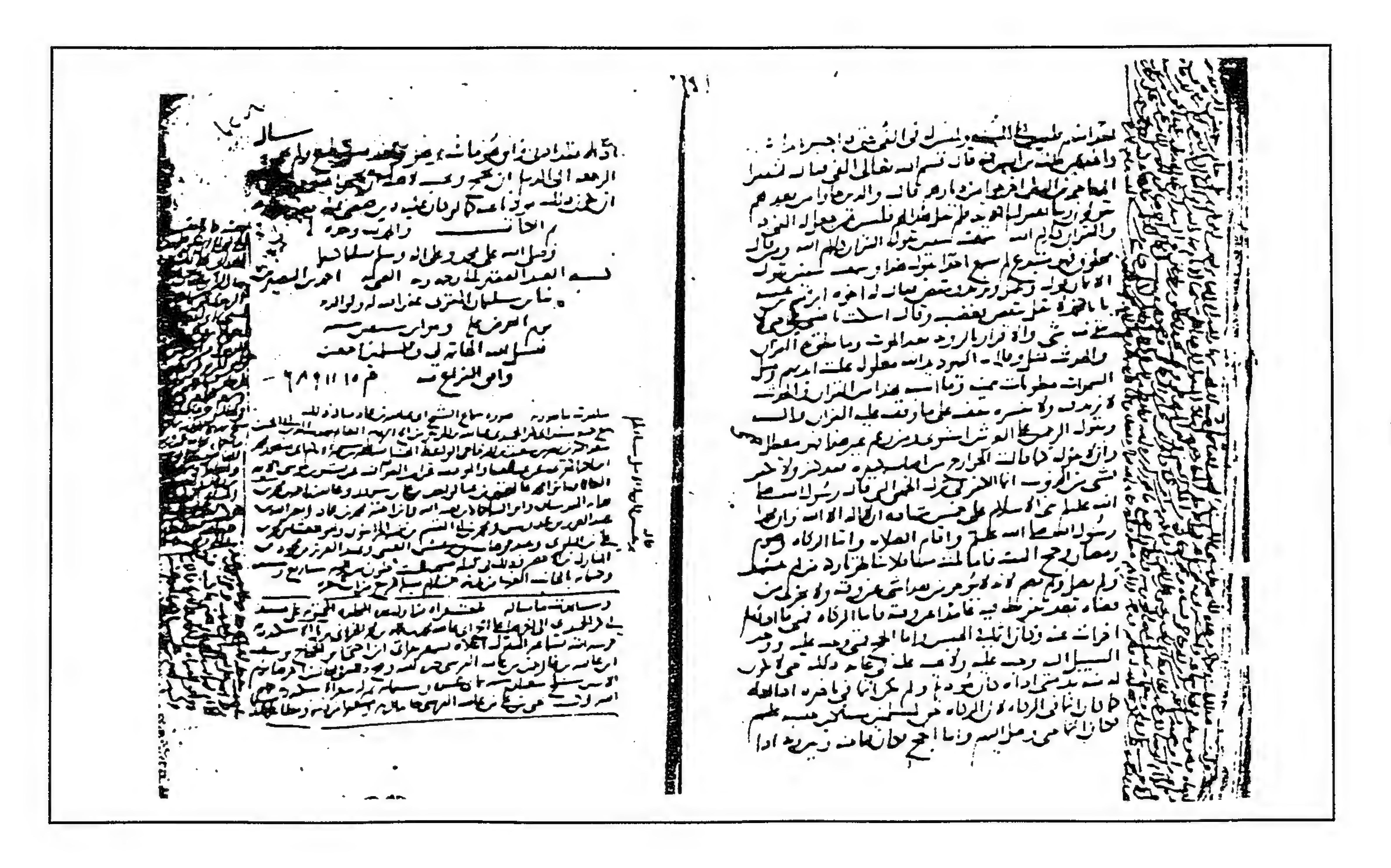



صور المخطوط



أوردت المخطوط بنسختيه ليتمكن القارىء الكريم من المقابلة إن أراد





٢٠٦٢

٢٧٣

الجزء الأول من مسند الإمام أبي بكر

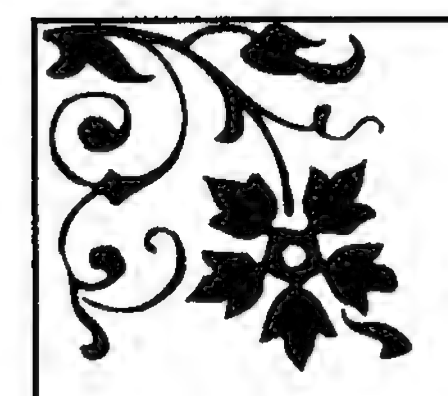
المدينة ... مأمون لقوم أعز من أهل قرية يجرون الحبل
ويعد مواضعه أهل هدى يقولون أنا أو نعم هذا الحبل
فخذوه وإن لم تؤتوه فاجلدوا الرجم ﴿ حدثنا الحميدي
قال ثنا سفيان قال ثنا مجالد بن سعيد عن الشعبي عن جابر بن عبد الله
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إني رأيت البارحة كأنه جاء
الثمن كتلة تمر فعجمتها فوجدت فيها نواة فآذتني فلفظتها
ثم الثمن كتلة فمثل ذلك ثم الحجري ثم مثل ذلك فقال أبو بكر
الصديق رضي الله عنه دعني يا رسول الله أعبرها قال اعبرها
قال هو الجيش الذي بعثت يسلمهم الله ويغنمهم ثم يلقون
رجلا فينشدهم ذمتك فيدعونه ثم يلقون آخر فينشدهم
ذمتك فيدعونه ثم يلقون آخر فينشدهم ذمتك فيدعونه
فقال النبي صلى الله عليه وسلم كذلك قال الملك يا أبا بكر
حدثنا الحميدي قال ثنا سفيان قال ثنا الأسود بن قيس قال
سمعت نبيح العنزي يقول سمعت جابر بن عبد الله يقول نهى
رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يطرق الرجل أهله ليلا ثم طرقناهن
بعد ﴿ حدثنا الحميدي قال ثنا سفيان قال ثنا الأسود بن
قيس قال سمعت نبيح العنزي قال سمعت جابر بن عبد الله يقول
أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقتلى قتلى أحد أن تردوا إلى
مضاجعهم وقد نقل منهم ﴿ حدثنا بشر بن موسى قال
ثنا الحميدي عن عبد العزيز بن محمد عن إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع
عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم قال
إذا أكلتم هذه الخضرة فلا تقربوا المجالس فإن الملائكة
تأذى مما يتأذى منه الناس ﴿ حدثنا الحميدي قال حدثنا
سفيان قال ثنا مطرف قال ... عن الشعبي قال قالوا

لم نقف علينا قال أما عندنا فيهم الأعمش الأليس الأطلس
المشد الجالس الذي إذا قيل له ما أحسن وإذا قيل له هات
جيبه ﴿ **أصول السنة** حدثنا بشر
بن موسى ثنا الحميدي قال السنة عندنا أن يؤمن الرجل
بالقدر خيره وشره حلوه ومره وأن يعلم أن ما أصابه
لم يكن ليخطئه وأن ما أخطأه لم يكن ليصيبه وأن ذلك كله
قضاء من الله عز وجل وأن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص
ولا ينفع قول إلا بعمل ولا عمل وقول إلا بنية ولا قول
وعمل ونية إلا بسنة والترحم على أصحاب محمد صلى الله عليه
وسلم كلهم فإن الله عز وجل قال والذين جاءوا من بعدهم
يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان فلم
نؤمر إلا بالاستغفار لهم فمن سبهم أو تنقصهم أو أحدا منهم
فليس على السنة وليس له في الفيء حق أخبرنا بذلك
غير واحد عن مالك بن أنس أنه قال قسم الله تعالى الفيء فقال
للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم ثم قال والذين
جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الآية فمن لم
يقل هذا لهم فليس ممن جعل له الفيء والقرآن كلام الله
سمعت سفيان يقول القرآن كلام الله ومن قال مخلوق
فهو مبتدع لم نسمع أحدا يقول هذا وسمعت سفيان
يقول الإيمان قول وعمل ويزيد وينقص فقال له أخوه إبراهيم
بن عيينة يا أبا محمد لا تقل ينقص فغضب وقال اسكت يا صبي
بل حتى لا يبقى منه شيء والإقرار بالرؤية بعد الموت وما
نطق به القرآن والحديث مثل وقالت اليهود يد الله مغلولة
غلت أيديهم ومثل والسموات مطويات بيمينه وما أشبه هذا

من القرآن والحديث ما نريد فيه ولا نفسره نتبع على ما وقف
عليه القرآن والسنة ونقول الرحمن على العرش
استوى ومن زعم غير هذا فهو معطل جهمي وان لا نكفر
كما قالت الخوارج من اجل كبيرة [illegible] ولا نكفره
بشيء من الذنوب انما الكفر في ترك الخمس التي قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم بني الاسلام على خمس شهادة ان لا اله الا
الله وان محمدا رسول الله واقام الصلاة وايتاء الزكاة
وصوم رمضان وحج البيت فاما ثلاث منها فلا يناظر
تاركه من لم يتشهد ولم يصل ولم يصم لانه لا يؤخر شيء
من هذا عن وقته ولا يجزي من قضاه بعد تفريطه فيه عامدا
عن وقته فاما الزكاة فمتى ما اداها اجزأت عنه
وكان آثما في الحبس واما الحج فمن وجب عليه ووجد السبيل
اليه وجب عليه ولا يجب عليه في عامه ذلك حتى لا يكون له
منه بد متى اداه كان مؤديا ولم يكن آثما في تأخيره
اذا اداه كما كان آثما في الزكاة لان الزكاة حق
لمسلمين مساكين حبسه عليهم فكان آثما حتى وصل اليهم
واما الحج فكان فيما بينه وبين ربه اذا اداه فقد ادى
وان هو مات وهو واجد مستطيع ولم يحج سأل الرجعة
الى الدنيا ان يحج ويجب لاهله ان يحجوا عنه ونرجو ان يكون
ذلك مؤديا عنه كما لو كان عليه دين فقضي عنه بعد موته

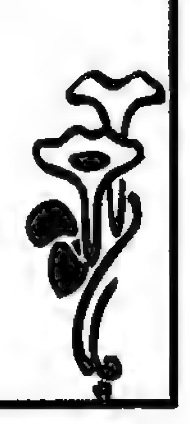
آخر الكتاب والحمد لله رب العالمين وصلواته على سيدنا محمد النبي
وعلى آله [illegible] وسلم كثيرا
[illegible]

سمع جميع هذا الكتاب على شيخنا الامام العالم العامل شيخ الاسلام
موفق الدين ابي محمد عبد الله بن احمد بن محمد بن قدامة المقدسي ابقاه الله
[illegible]




نص الرسالة



أصولُ السنةِ[1]

حدثنا بشر بن موسى[2] ....

(١) أصول السنة مركب إضافي من كلمتي «أصول» و «السنة».

والأصول: جمع أصل، وهو ما ينبني عليه غيره.

والسنة في اللغة: الطريقة والسيرة، محمودة كانت أو مذمومة، وهي مأخوذة من السنن وهو الطريق.

ثم صار لفظ «السنة» يطلق على ما كان محموداً فيقال: فلان من أهل السنة، أي من أهل الطريقة المستقيمة المحمودة.

(انظر: لسان العرب ١٣/ ٢٢٥، الآثار الواردة عن أئمة السنة ١/ ٢٣، مفهوم أهل السنة والجماعة ص١٣ ـ ١٥).

وفي الاصطلاح هنا: ما قابل البدعة من أصول الدين ومسائل العقيدة.

وإذا قيل عن رجل أنه صاحب سنة، فالمقصود به: أنه على ما كان عليه النبي ﷺ، وصحابته الكرام ـ رضوان الله عليهم ـ، من أمور الدين قولاً وعملاً واعتقاداً.

(انظر: مجموع الفتاوى ١٩/ ٣٠٦ ـ ٣٠٧، الآثار الواردة عن أئمة السنة ١/ ٢٤، مفهوم أهل السنة والجماعة ص٤٢ ـ ٤٧).

(٢) هو بشر بن موسى بن صالح بن شَيخ بن عَمِيْرة أبو علي الأسدي (١٩٠ ـ ٢٨٨ هـ) سمع من: الأصمعي، وسعيد بن منصور، والحميدي ـ وروى عنه المسند ـ، وخلقٍ كثيرٍ. =

[قال](1): حدثنا الحميدي قال(2):

[الإيمان بالقدر]

١ ـ «السنةُ عندنا(3): أن يؤمن الرجل بالقدر خيره وشره، حلوه ومره(4)، وأن يعلم أن ما أصابه لم يكن ليخطئه وأن ما أخطأه

= وحَدَّث عنه: أبو بكر الشافعي، وأبو القاسم الطبراني، وأبو بكر القطيعي، وخلائقٌ.
وَثَّقَهُ الدارقطنيّ والخطيب والذهبيّ وغيرهم.
قال الخلاَّل: «كان أحمد بن حنبل يُكرم بشر بن موسى، وكتب له إلى الحميديّ إلى مكة».
(انظر: تاريخ بغداد ٧/ ٨٦ـ٨٨، التقييد ص٢١٧، السير ١٣/ ٣٥٢ـ٣٥٤).

(١) من ط.

(٢) في ص كرر لفظ «قال». واختصر «حدثنا» وكذا في ظ.

(٣) مراده من قوله «عندنا» أي: عند أهل السنة ـ الذين أنا واحد منهم ـ، وبه عبر الإمام أحمد، كما في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» للالكائي (١/ ١٥٦). وقوله «عندنا» ليس في ظ.

(٤) دليله: ما روى الإمام مسلم في صحيحه (١/ ٣٦ ـ ٣٧: ١ ـ كتاب الإيمان، ١ ـ باب الإيمان والإسلام والإحسان...، ح ٨) من حديث عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ مرفوعاً وهو جزء من حديث جبريل الطويل، وفيه: «قال: فأخبرني عن الإيمان. قال: «أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره».
أما زيادة «حلوه ومره» فقد أخرجها ابن ماجه في سننه (١/ ٣٤: المقدمة، ١٠ ـ باب في القدر، ح ٨٧) وغيره، من حديث عديّ بن حاتم مرفوعاً «.... وتؤمن بالأقدار كلها، خيرها وشرها، حلوها ومرها» قال البوصيري في الزوائد (١/ ٥٣): «هذا إسناد ضعيف؛ لاتفاقهم على ضعف عبد الأعلى، وله شاهد من حديث جابر رواه الترمذي في جامعه»، وقال الألباني في «ضعيف سنن ابن ماجه» (٨ ـ ٩): =

لم يكن ليصيبه[1]، وأن ذلك كله قضاء من الله ـ عز وجل ـ[2].

[الإيمان: قول وعمل يزيد وينقص]

٢ ـ وأن الإيمان: قول وعمل[3]، ....

= «ضعيف جداً»، وحديث جابر أخرجه الترمذي في سننه (٤/ ٣٩٣: ٣٣ ـ كتاب القدر، ١٠ ـ باب ما جاء في الإيمان بالقدر خيره وشره، ح ٢١٤٤) بمعناه، وليس فيه «حلوه ومره»، وقال: «وفي الباب عن عبادة وجابر وعبد الله بن عمرو، وهذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث عبد الله بن ميمون، وعبد الله بن ميمون منكر الحديث».

(١) يشهد له ما أخرجه الترمذيُّ في جامعه (٤/ ٥٧٥ ـ ٥٧٦: ٣٨ ـ كتاب صفة القيامة والرقاق والورع، باب ٥٩، ح ٢٥١٦) عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ أنه قال: كنت خلف رسول الله ﷺ يوماً، فقال: «يا غلام إني أعلمك كلمات: احفظ الله يحفظك، احفظ الله تجده تجاهك، إذا سألت فاسأل الله، وإذا استعنت فاستعن بالله، واعلم أن الأمة لو اجتمعت على أن ينفعوك بشيء لم ينفعوك إلا بشيء قد كتبه الله لك، ولو اجتمعوا على أن يضروك بشيء لم يضروك إلا بشيء قد كتبه اللَّهُ عليك، رفعت الأقلام وجفت الصحف». وقال: هذا حديث حسن صحيح. وفي رواية عبد بن حميد (كما في المنتخب، مسند ابن عباس، ص ٢١٤، ح ٦٣٦) «... واعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك وأن ما أخطأك لم يكن ليصيبك...».
وفي إسناده ضعف.

(٢) لقوله تعالى: ﴿قُل لَّن يُصِيبَنَآ إِلَّا مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَنَا هُوَ مَوْلَىٰنَا ۚ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴿٥١﴾﴾ [التوبة: ٥١]، وقوله: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾﴾ [الصافات: ٩٦]، وقوله: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ ۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ ﴿٦٢﴾﴾ [الزمر: ٦٢] وقوله: ﴿... وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا ﴿٢﴾﴾ [الفرقان: ٢].

(٣) المراد: قول القلب واللسان، وعمل القلب والجوارح. (انظر: مجموع الفتاوى ٧/ ١٧١).

يزيد وينقص[(١)]، ولا ينفع[(٢)] قول إلا بعمل، ولا عمل وقول إلا بنية، ولا قول وعمل ونية[(٣)] إلا بسنة[(٤)].

[الثناء على الصحابة رضوان الله عليهم]

٣ ـ والترحم على أصحاب محمد ﷺ كلهم؛ فإن الله ـ عز

---

(١) المقصود: يزيد بالطاعات، وينقص بالمعاصي. قال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَّهُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ۝٤﴾ [الأنفال: ٢ ـ ٤].

(٢) في ط «لا ينفع».

(٣) في ط و ظ «وعمل بنية».

(٤) «تنوعت عبارات السلف في «تفسير الإيمان» فمنهم من يقول: هو قول وعمل، ومنهم من يقول: هو قول وعمل ونية، ومنهم من يقول: قول وعمل ونية واتباع السنة، ومنهم من يقول: قول باللسان واعتقاد بالقلب وعمل بالجوارح، وكل ذلك صحيح.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية، رحمه الله:

«والمقصود هنا أن من قال من السلف: الإيمان قول وعمل، أراد قول القلب واللسان وعمل القلب والجوارح، ومن أراد الاعتقاد رأى أن لفظ القول لا يفهم منه إلا القول الظاهر أو خاف ذلك فزاد الاعتقاد بالقلب، ومن قال: قول وعمل ونية، قال: القول يتناول الاعتقاد وقول اللسان، وأما العمل فقد لا يفهم منه النية فزاد ذلك، ومن زاد اتباع السنة فلأن ذلك كله لا يكون محبوباً لله إلا باتباع السنة، وأولئك لم يريدوا كل قول وعمل، إنما أرادوا ما كان مشروعاً من الأقوال والأعمال، ولكن كان مقصودهم الرد على «المرجئة» الذين جعلوه قولاً فقط، فقالوا: بل هو قول وعمل». (انظر: مجموع الفتاوى ٧/ ١٧٠ ـ ١٧١، الآثار الواردة عن أئمة السنة ٢/ ٤٦٢ ـ ٤٦٣).

وجـل ـ قـال: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ﴾ [الحشر: ١٠][(١)] فلن يؤمن[(٢)] إلا بالاستغفار لهم، فمن سبهم أو تنقصهم أو أحداً منهم فليس على السنة[(٣)]، وليس له في الفيء حق، أخبرنا بذلك غير واحد عن مالك بن أنس أنه قال: «قسم الله ـ تعالى ـ الفيء فقال: ﴿لِلۡفُقَرَآءِ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخۡرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِمۡ﴾ ـ ثـم[(٤)] قـال ـ: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا[(٥)]﴾ الآية [الحشر: ٨ ـ ١٠]، فمن لم يقل هذا لهم فليس ممن جعل له الفيء»[(٦)].

---

(١) وتتمة الآية: ﴿وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ﴾.
وانظر تفسير الصحابي سعيد بن أبي وقاص لهذه الآية في «منهاج السنة» (٢/ ١٩) وغيره.

(٢) في ط و ظ «فلم يؤمن».

(٣) لمخالفته الآية وقوله ﷺ: «لا تسبوا أصحابي، لا تسبوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه» أخرجه مسلم في صحيحه (٤/ ١٩٦٧: ٤٤ ـ كتاب فضائل الصحابة، ٥٤ ـ باب تحريم سب الصحابة، ح ٢٥٤٠).
قال الإمام ابن كثير ـ رحمه الله تعالى ـ: «والصحابة كلهم عدول عند أهل السنة والجماعة؛ لما أثنى الله عليهم في كتابه العزيز، وبما نطقت به السنة النبوية في المدح لهم في جميع أخلاقهم وأفعالهم، وما بذلوه من الأموال والأرواح بين يدي رسول الله ﷺ؛ رغبة فيما عند الله من الثواب الجزيل، والجزاء الجميل».
(اختصار علوم الحديث: ص ١٧٦ ـ ١٧٧).

(٤) ليست في ظ.

(٥) قوله ﴿وَلِإِخۡوَٰنِنَا﴾ ليس في ظ.

(٦) أخرجه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (٤/ ١٢٦٨: =

[القرآن كلام الله تعالى]

٤ ـ والقرآن: كلام الله[١]، سمعت سفيان[٢] يقول: «القرآن كلام الله، ومن قال مخلوق فهو مبتدع، لم نسمع أحداً يقول هذا»[٣].

= سياق ما روي عن السلف في أجناس العقوبات والحدود التي أوجبوها وأقاموها على من سب الصحابة، ح ٢٤٠٠) بمعناه. وانظر «منهاج السنة» (٢/١٩) و «الصارم المسلول» (ص ٥٧٤) وعزاه لابن بطة وغيره ولم أجده في المطبوع من «الإبانة» الصغرى والكبرى.

(١) قال تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَـٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦] .أي: حتى يسمع القرآن (انظر: تفسير ابن كثير ٢/٥٤٩).

(٢) هو سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون مولى محمد بن مُزَاحم، أخي الضحاك بن مُزاحم، أبو محمد الهلالي الكوفي، ثم المكي (١٠٧ ـ ١٩٨ هـ)، «الإمامُ الكبيرُ حافظُ العصرِ، شيخُ الإسلام»، ومن كبار أصحابه المكثرين عنه: الحميديّ، والشافعيّ، وابن المدينيّ، وأحمد، وإبراهيم الرماديّ.

(انظر: السير ٨/٤٥٤ ـ ٤٧٥).

(٣) أخرجه أبو نعيم في الحلية (٧/٢٩٦ في ترجمة سفيان بن عيينة) من طريق أبي بكر عبد الرحمٰن بن عفان قال: «سمعت ابن عيينة في السنة التي أخذوا بشراً المريسي بمنى، فقام سفيان من المجلس مغضباً، فأخذ بيد إسحاق بن المسيب فدخل يسب الناس وقال: لقد تكلموا في القدر والاعتزال، وأمرنا باجتناب القوم، فقال: رأينا علماءنا، هذا عمرو بن دينار، وهذا ابن المنكدر حتى ذكر أيوب بن موسى حتى آخرين ذكر الأعمش ومنصوراً ومسعراً ما يعرفونه إلا كلام الله، فمن قال غير هذا فعليه لعنة الله مرتين، فما أشبه هذا بكلام النصارى فلا تجالسوهم».

[قول سفيان في الإيمان]

* وسمعت سفيان يقول: «الإيمان قول وعمل ويزيد وينقص».

فقال له أخوه إبراهيم بن عيينة[1]: «يا أبا محمد؛ لا تقول[2] ينقص». فغضب، وقال: «اسكت يا صبي، بل[3] حتى لا يبقى منه شيء»[4].

[رؤية المؤمنين ربهم يوم القيامة]

٥ ـ والإقرار بالرؤية بعد الموت[5].

---

(١) هو أبو إسحاق (نحو ١٢٠ ـ ١٩٩ هـ)، «محدِّثٌ، إمامٌ خَيِّرٌ» وليس بالمكثر من الحديث.
(انظر: السير ٨/ ٤٧٥).

(٢) في ظ «لا تقل»..

(٣) في ظ «بلى».

(٤) أخرجه الآجري في «الشريعة» (ص ١١٧) من طريق خلف بن عمرو العكبري عن المصنف بلفظ «لا تقولن يزيد وينقص.. بل حتى..»، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٣/ ٩٦٠، ح ١٧٤٥) من طريق حنبل عن المصنف بلفظ «لا تقل يزيد» ولم يذكر العمل في أوله ـ وأظنه سقط سهواً ـ، وحذف المناداة.

(٥) المراد من الإقرار بالرؤية: التصديق بنعمة نظر المؤمنين إلى ربهم ـ عز وجل ـ يوم القيامة. قال تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ [القيامة: ٢٢ ـ ٢٣]. يقول ابن القيم رحمه الله: «وإضافة النظر إلى الوجه الذي هو محله في هذه الآية وتعديته بأداة إلى الصريحة في نظر العين، وإخلاء الكلام من قرينة تدلّ على أن المراد بالنظر المضاف إلى الوجه المعدى بإلى خلاف حقيقته، وموضوعه صريح =

[إثبات الصفات]

٦ ـ وما نطق به القرآن والحديث مثل: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [المائدة: ٦٤]، ومثل: ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾[١] [الزمر: ٦٧]، وما أشبه هذا من القرآن والحديث، لا نزيد فيه ولا نفسره. نقف على ما وقف عليه القرآن والسنة، ونقول: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾[٢] [طه: ٥]، ومن زعم غير هذا فهو معطل[٣] جهمي[٤].

= في أنَّ الله ـ سبحانه وتعالى ـ أراد بذلك نظر العين التي في الوجه، إلى نفس الربّ جل جلاله». (حادي الأرواح: ص ٣٧٢).

(١) الواو الأولى من المصحف وليست في الأصل.

(٢) وهو توحيد الأسماء والصفات، الذي قال عنه شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ: «ومن الإيمان بالله الإيمان بما وصف به نفسه في كتابه ووصفه به رسوله محمد ﷺ من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل. بل يؤمنون بأن الله سبحانه ليس كمثله شيء وهو السميع البصير، فلا ينفون عنه ما وصف به نفسه، ولا يحرفون الكلم عن مواضعه، ولا يلحدون في أسماء الله وآياته ولا يكيفون ولا يمثلون صفاته بصفات خلقه؛ لأنه سبحانه لا سمي له ولا كفؤ له ولا ند له ولا يقاس بخلقه سبحانه وتعالى؛ فإنه سبحانه أعلم بنفسه وبغيره وأصدق قيلاً وأحسن حديثاً من خلقه» (الواسطية: ص١٣ ـ ١٧ مع شرح الشيخ الفوزان).

(٣) التعطيل لغة: الإخلاء، يقال عطله أي أخلاه.

والمراد به هنا نفي الصفات عن الله سبحانه وتعالى.

(شرح فضيلة الشيخ الفوزان للواسطية: ص١٣).

(٤) الجهمية: هم أتباع الجهم بن صفوان (ت ١٢٨ هـ) وهو تلميذ الجعد بن درهم الذي قتله خالد بن عبد الله القسري سنة ١٢٤ هـ على الزندقة والإلحاد، والجعد أول من ابتدع القول بخلق القرآن=

[الفرق بين أهل السنة والخوارج]

٧ ـ وأن لا نقول كما قالت الخوارج[١]: «من أصاب كبيرة فقد كفر». ولا تكفير[٢] بشيء من الذنوب[٣]، إنما الكفر في ترك الخَمْس التي قال رسول الله ﷺ: «بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله [ﷺ][٤]، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت»[٥].

[متى تقوم الحجة على تارك أركان الإسلام أو بعضها ؟]

* فأمَّا ثلاث منها فلا يناظر تاركه: من لم يتشهد، ولم يصل، ولم يصم؛ لأنه لا يؤخر شيء من هذا[٦] عن وقته، ولا يجزىء من قضاه بعد تفريطه فيه عامداً عن وقته.

= وتعطيل الله ـ عز وجل ـ عن صفاته. وقتل الجهم في مرو، قتله مسلم بن أحوز المازني. (انظر: الملل والنحل ١/٨٦، السير ٥/ ٤٣٣، ٦/٢٦).

(١) الخوارج: هم الذين خرجوا على الإمام علي ـ رضي الله عنه ـ، واعترضوا على قبول التحكيم، وكفروا صاحب الكبيرة وخلَّدُوه في النار. (انظر: الملل ١/١١٤، مقالات الإسلاميين ١/١٦٧).

(٢) ما لم يستحله، ويستثنى من الذنوب: الشرك؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨].

(٣) في ظ «ولا نكفر».

(٤) من ظ.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه (١/٤٩:٢ ـ كتاب الإيمان، ٢ ـ باب دعاؤكم إيمانكم، ح ٨ مع الفتح) لكنه قدم الحج على الصوم، ومسلم في صحيحه (١/٤٥:١ ـ كتاب الإيمان، ٥ ـ باب بيان أركان الإسلام ودعائمه العظام، ح١٦) بمعناه.

(٦) في ظ «لأنه لا يؤخر من هذا شيء».

* فأَمَّا الزكاة فمتى ما أداها أجزأت عنه، وكان آثماً في الحبس.

* وأَمَّا الحج فمن[1] وجب عليه، ووجد السبيل إليه وجب عليه، ولا يجب عليه في عامه ذلك حتى لا يكون له منه بدٌّ، متى أداه كان مؤدياً ولم يكن آثماً في تأخيره إذا أداه، كما كان آثماً في الزكاة؛ لأن الزكاة حق لمسلمين[2] مساكين حبسه عليهم فكان آثماً حتى وصل إليهم، وأما الحج فكان في ما بينه وبين ربه إذا أدَّاه فقد أدى، وإن هو مات وهو واجد مستطيع ولم يحج سأل الرجعة إلى الدنيا أن يحج، ويجب لأهله أن يحجوا عنه، ونرجو أن يكون ذلك مؤدياً عنه كما لو كان عليه دين فقضي عنه بعد موته[3].

[تمت الرسالة والحمد لله رب العالمين].

---

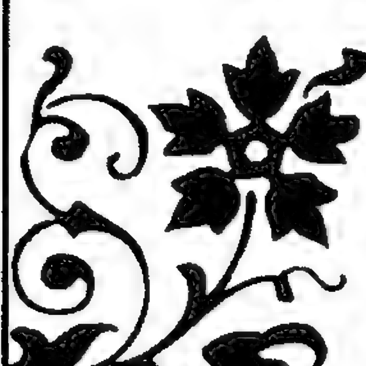
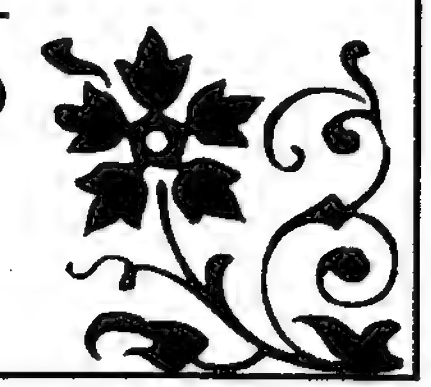
(١) في ظ «فمتى».

(٢) كذا في ص وظ. وفي ط «المسلمي».

(٣) للاستزادة انظر: جامع العلوم والحكم لابن رجب شرح الحديث الثالث والثامن.



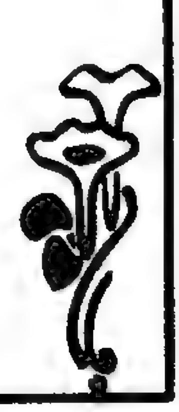

الفهارس(*)

(*) ما وضع قبالته «ت» فإنه في التحقيق والدراسة، وما أهمل فهو في نص الرسالة. والعزو إلى أرقام الصفحات.

أولاً: فهرس الآيات القرآنية

ثانياً: فهرس الأحاديث النبوية والآثار



ثالثاً: فهرس الأعلام

رابعاً: فهرس المصادر والمراجع

١ ـ الإبانة عن شريعة الفرق الناجية ومجانبة الفرق المذمومةِ، لابن بطة العكبري، ت: د. رضا بن نعسان معطي، نشر: دار الراية ـ الرياض، ط: ١٤٠٩/١ هـ.

٢ ـ الآثار الواردة عن أئمة السنة في أبواب الاعتقاد من كتاب سير أعلام النبلاء للإمام الذهبي، جمع وتخريج ودراسة: د. جمال بن أحمد بن بشير بادي، نشر: دار الوطن ـ الرياض، ط: ١٤١٦/١ هـ.

٣ ـ اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية، لابن قيم الجوزية، نشر: دار المعرفة ـ بيروت.

٤ ـ اختصار علوم الحديث، لابن كثير، نشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت، مع الباعث الحثيث لأحمد شاكر، ط: ١٤٠٣/١ هـ.

٥ ـ الإقتراح في بيان الإصطلاح، لابن دقيق العيد، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ١٤٠٦هـ.

٦ ـ اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، لابن تيمية، ت: د. ناصر العقل، ط: ١٤٠٤/١ هـ.

٧ ـ تاريخ بغداد أو مدينة السلام، للخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٨ ـ تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، للسيوطي، ت: عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الكتب الحديثة ـ القاهرة، ط: ١٣٨٥/٢ هـ.

٩ ـ تذكرة الحفاظ، للذهبي، ت: عبد الرحمٰن المعلمي، نشر: دائرة المعارف العثمانية ـ الهند، ط: ١٣٧٤/١ هـ.

١٠ ـ تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، ت: علي شيري، نشر: دار إحياء

التراث العربي ـ بيروت، ط: ١/ ١٤٠٥ هـ.
١١ ـ تقريب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، ت: أبي الأشبال صغير الباكستاني، نشر: دار العاصمة ـ الرياض، ط: ١/ ١٤١٦ هـ.
١٢ ـ التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، لابن نقطة، ت: كمال الحوت، نشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط: ١٤٠٨/١ هـ.
١٣ ـ تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، نشر: دائرة المعارف النظامية ـ الهند، ط: ١/ ١٣٢٥ هـ.
١٤ ـ تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي، ت: د. بشار عواد معروف، نشر: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط: ١/ ١٤٠٥ هـ.
١٥ ـ جامع الترمذي، ت: أحمد شاكر ومحمد فؤاد عبد الباقي وكمال الحوت، نشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط: ١٤٠٨/١ هـ.
١٦ ـ الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم الرازي، ت: عبد الرحمٰن المعلمي، نشر: دائرة المعارف العثمانية ـ الهند، ط: ١/ ١٣٧١ هـ.
١٧ ـ حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح أو صفة الجنة، لابن قيم الجوزية، ت: علي الشربجي وقاسم النوري، نشر: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط: ١/ ١٤١٢ هـ.
١٨ ـ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم الأصفهاني، نشر: المكتبة السلفية ـ المدينة.
ـ الزوائد = مصباح الزجاجة.
١٩ ـ سنن ابن ماجه، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، نشر: المكتبة العلمية ـ بيروت.
٢٠ ـ السنة، لعبد الله بن أحمد بن حنبل، ت: د. محمد بن سعيد القحطاني، نشر: دار ابن القيم ـ الدمام، ط: ١٤٠٦/١ هـ.
٢١ ـ سؤالات البرقاني للدارقطني، ت: د. عبد الرحيم قشقري، نشر: لاهور ـ باكستان، ط: ١٤٠٤/١ هـ.
٢٢ ـ سير أعلام النبلاء، للذهبي، ت: شعيب الأرنؤوط وآخرون، نشر: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط: ٧/ ١٤١٠ هـ.
٢٣ ـ شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين من بعدهم، للالكائي، ت: د. أحمد سعد حمدان،

نشر: دار طيبة ـ الرياض، ط: ٢/ ١٤١١ هـ.
٢٤ ـ الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة ومجانبة المخالفين ومباينة أهل الأهواء المارقين، لابن بطة العكبري، ت: د. رضا بن نعسان معطي، نشر: المكتبة الفيصلية ـ مكة، ط: ١/ ١٤٠٤ هـ.
٢٥ ـ الشريعة، للآجري، ت: محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط: ١/ ١٤٠٣ هـ.
٢٦ ـ الصارم المسلول على شاتم الرسول، لابن تيمية، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، عالم الكتب ـ بيروت، ١٤٠٣ هـ.
٢٧ ـ صحيح البخاري، مع الفتح، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، نشر: المكتبة السلفية ـ القاهرة.
٢٨ ـ صحيح مسلم، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.
٢٩ ـ الضعفاء، للعقيلي، ت: د. عبد المعطي قلعجي، نشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط: ١/ ١٤٠٤ هـ.
٣٠ ـ ضعيف سنن ابن ماجه، للألباني، المكتب الإسلامي ـ بيروت، ط: ١/ ١٤٠٨ هـ.
٣١ ـ ضوابط في الجرح والتعديل، د. عبد العزيز العبد اللطيف، الجامعة الإسلامية ـ المدينة النبوية، ط: ١/ ١٤١٢هـ.
٣٢ ـ طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين السبكي، ت: محمود الطناحي وعبد الفتاح الحلو، نشر: دار إحياء الكتب العربية ـ القاهرة.
٣٣ ـ العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل، ت: د. طلعت قوج وإسماعيل جراح، نشر: المكتبة الإسلامية ـ استانبول، ١٩٨٧ م.
٣٤ ـ العلو للعلي الغفار، للذهبي، اختصار الألباني، نشر: المكتب الإسلامي ـ بيروت، ط: ١/ ١٤٠١ هـ.
٣٥ ـ لسان العرب، لابن منظور، نشر: دار صادر ـ بيروت، ط: ١/ ١٤١٠ هـ.
٣٦ ـ مجموع الفتاوى لابن تيمية، جمع ابن قاسم وابنه، نشر: دار الإفتاء ـ الرياض.
٣٧ ـ المسند، للحميدي، ت: حبيب الرحمن الأعظمي، عالم الكتب ـ بيروت.

٣٨ ـ مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، للبوصيري، ت: كمال الحوت، نشر: دار الجنان ـ بيروت، ط: ١٤٠٦/١ هـ.

٣٩ ـ مفصل الاعتقاد، لابن تيمية، (ضمن مجموع الفتاوى ج٤).

٤٠ ـ مفهوم أهل السنة والجماعة عند أهل السنة والجماعة، د. ناصر العقل، دار الوطن ـ الرياض، ١٤١١هـ.

٤١ ـ مقالات الإسلاميين، لأبي الحسن الأشعري، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، نشر: مكتبة النهضة المصرية ـ القاهرة، ط:١٣٨٩/٢ هـ.

٤٢ ـ الملل والنحل، للشهرستاني، ت: محمد سيد كيلاني، نشر: مكتبة الحلبي ـ القاهرة، ط: ١٤٠٦ هـ.

٤٣ ـ مناقب الإمام أحمد، لابن الجوزي، نشر: دار الآفاق الجديدة، ط: ١٤٠٢/٣ هـ.

٤٤ ـ المنتخب من مسند عبد بن حميد، ت: صبحي السامرائي ومحمود الصعيدي، نشر: مكتبة السنة ـ القاهرة،، ط: ١٤٠٨/١ هـ.

٤٥ ـ منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، لابن تيمية، ت: د. محمد رشاد سالم، نشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ـ الرياض، ط: ١٤٠٦/١ هـ.

٤٦ ـ هجر المبتدع، للشيخ بكر أبو زيد، نشر: دار العاصمة ـ الرياض.

٤٧ ـ هدي الساري، لابن حجر العسقلاني، نشر: المكتبة السلفية ـ القاهرة.

٤٨ ـ هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل باشا البغدادي.

٤٩ ـ الواسطية، لابن تيمية، شرح: د. صالح الفوزان، نشر: مكتبة المعارف ـ الرياض، ط: ١٤٠٧/٤ هـ.

٥٠ ـ وفيات الأعيان، لابن خلكان، بيروت، ١٩٧٨ م.



خامساً: فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة